مجلة
القانون، المجتمع والسلطة

مدير المجلة
د. محمد بوسلطان
مدير التحرير
د. نصرالدين بوسماحة

رقم 3-2014

باسم الله الرحمن الرحيم

الافتتاحية

مجلة القانون، المجتمع والسلطة هي مجلة سنوية محكمة، تصدر عن مخبر القانون، المجتمع والسلطة بكلية الحقوق، جامعة السانية وهران، المعتمد بموجب القرار الوزاري رقم 66 المؤرخ في 30 ماي 2010.

تنشر المجلة البحوث القانونية العلمية، وتأمل في هذا الإطار أن تكون منارة جديدة في حقل الدراسات القانونية بفضل مساهمات الأساتذة والباحثين من مختلف الجامعات والمؤسسات ومراكز البحث.

بعد تخصيص العدد الأول من المجلة لموضوع الحكم الراشد ثم العدد الثاني لموضوع العدالة الانتقالية، ارتأت هيئة المجلة أن تفتح المجال أكثر في العدد الثالث لنشر دراسات متنوعة ما بين العلوم القانونية والعلوم السياسية. نتيجة لذلك ورد في هذا العدد دراسات يندرج بعضها في القانون الدستوري وكذلك قانون الأعمال وقانون المالية إضافة إلى القانون الجنائي والبعض الآخر في العلوم السياسية.

مجلة: القانون، المجتمع والسلطة

مدير المجلة

الدكتور: محمد بوسلطان

مدير التحرير

الدكتور: نصر الدين بوسماحة

اللجنة العلمية

د. محمد بوسلطان	أستاذ التعليم العالي	جامعة السانية وهران
د. عزور كردون	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري قسنطينة
د. عمر صادوق	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري
د. لمين شريط	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبدالقادر قسنطينة
د. تراري ثاني مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة السانية وهران
د. شربال عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعد دحلب البليدة
د. نصر الدين بوسماحة	أستاذ محاضر	جامعة السانية وهران
د. فاصلة عبد اللطيف	أستاذ محاضر	جامعة السانية وهران

مجلة سنوية محكمة، تصدر عن مخبر

القانون، المجتمع والسلطة

جامعة وهران

التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية

د. بخوش صبيحة
أستاذة محاضرة قسم "أ"
المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة. الجزائر

ملخص:

"تبحث هذه الدراسة في موضوع التعاون الإقليمي من أجل الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية على مستوى البحر الأبيض المتوسط، باعتبارها أصبحت تعد من أبرز التهديدات لأمن وسلامة منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى جانب ظاهرتي الإرهاب والاتجار بالمخدرات، حسب التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية (العالمية والإقليمية).

بالنظر إلى محدودية الإمكانيات والإجراءات التي يمكن أن تتبعها كل دولة على مستواها، برزت الحاجة إلى إقامة تعاون إقليمي يضم الدول المعنية، سواء بوصفها دول استقبال أو دول عبور أو دول مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين. وهو ما تم بالفعل بناء على مبادرات ومشاريع تولاها في الأساس الاتحاد الأوروبي، لا تعكس بالضرورة تطلعات دول وشعوب جنوب ضفة البحر المتوسط بفعل تغليب المقاربة الأمنية من طرف الاتحاد الأوروبي".

مقدمة:

أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية آفة من أفات العصر، وإن تعددت منابعها ووجهتها تبقى الهجرة من دول الضفة الجنوبية للمتوسط (إفريقيا) باتجاه الضفة الشمالية (أوروبا) أهمها، حيث كان لسياسة التضييق التي مارستها دول الاتحاد الأوروبي على الهجرة القانونية أن أدى ذلك إلى تزايد وتيرة الهجرة السرية خاصة منذ أواخر الألفية الثانية.

تنبع أهمية وخطورة الظاهرة في نفس الوقت من كونها قضية ذات أبعاد متعددة وآثارها متصلة مباشرة ليس فقط بالأمن الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للدول المستقبلة أو المصدرة لها بل كذلك لدول العبور، وهي الدول التي تقع بحكم موقعها الجغرافي في الطرق الرئيسية للهجرة العالمية، وتشكل منطقة شمال إفريقيا من أقصى شرقها إلى أقصى غربها واحدة منها باعتبارها أداة ربط بين أوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء.

وما دامت الهجرة السرية قد أصبحت تهدد أمن واستقرار الدول المستقبلة والمصدرة ودول العبور على حد سواء، وبالنظر إلى محدودية الحلول والإجراءات المتبعة من قبل كل طرف، فقد تطلبت عملية تشديد الخناق عليها توحيد وتضافر جهود كل الأطراف المعنية بها، وهكذا بدأت برامج العمل الأوروبية تركز على إقامة الحوار وترسيخ التعاون مع الشركاء من الضفة الجنوبية للمتوسط حيث وصلت إلى حد الضغط عليها لتعزيز وتقوية سياسات الرقابة والضبط بشكل استباقي على أراضيها وعند حدودها وذلك لمنع التهديدات من الوصول إلى داخل القارة الأوروبية.

ومن هنا يثار التساؤل حول سبل معالجة الظاهرة، أو بعبارة أخرى إلى أي مدى يمكن اعتبار الإجراءات المتبعة لمعالجة الظاهرة في إطار التعاون الأورو- مغاربي إجراءات ناجعة؟

وعليه فإن الإجابة على هذا التساؤل تتطلب منا التعرض بالدراسة والتحليل إلى النقاط التالية:

- تشخيص عام لظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- مرجعية التعاون الأورو- مغاربي.
- مظاهر التعاون.
- النتائج.

أولا: تشخيص عام لظاهرة الهجرة غير الشرعية:

تعرف المنظمة الدولية للهجرة الهجرة غير الشرعية على أنها "حركة أفراد تنتهك قواعد دول المصدر والعبور والاتجاه، فمن ناحية الدول المتجه إليها الدخول غير شرعي يعني الإقامة أو التوظيف في بلد لا يملك فيه المهاجر الوثائق القانونية التي يتطلبها الدخول لهذا البلد، ما يعني أن الفرد عبر حدودا دولية دون جواز أو وثيقة سفر صحيحة أو عدم امتثاله للمتطلبات الإدارية للخروج من بلده"، أما الاتحاد الأوروبي فيستخدم مصطلح الهجرة غير الشرعية التي مفادها في السياسة العامة الأوروبية للهجرة غير الشرعية "الدخول والبقاء غير الشرعي في الدول الأعضاء"، ما تعتبره المفوضية الأوروبية "ظاهرة متنوعة تشتمل على جنسيات دول مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة

فيبقون دون الحصول على موافقة السلطات، وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد"[1].

وعليه فالهجرة السرية هي خرق للحدود والتسلل إلى دول أخرى وذلك بأن يقوم المهاجر غير الشرعي بضرب عرض الحائط لكل القوانين والتشريعات المعمول بها، لذلك يطلق عليها تسمية الهجرة الاضطرارية حيث يضطر الفرد أو الجماعات إلى التروح من مناطقهم الأصلية إلى مناطق أخرى وذلك بحكم العديد من المتغيرات[2].

وظاهرة الهجرة السرية باتت ظاهرة عالمية موجودة في كل الدول متقدمة كانت أم نامية، وتفاقمت بشكل ملفت في فترة ما بعد الحرب الباردة، إذ أصبحت تصنف في المرتبة الثالثة تبعا لخطورتها الإجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة، كما نجد وأن الإستراتيجية الأوروبية للأمن قد لخصت التهديدات الجديدة التي أصبحت تواجه الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في كل من الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والصراعات الإقليمية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية[3].

ترجع ظاهرة الهجرة عامة وغير الشرعية خاصة لجملة من الأسباب، لعل أهمها تردي الظروف الاقتصادية وانتشار الفقر في بعض مناطق العالم والزيادة السكانية المتصاعدة وسوء توزيع الدخل مما يستتبع ارتفاعا في معدلات البطالة بين الشباب. ومهما اختلفت الطرق المتبعة للهجرة غير الشرعية يبقى لها معنى واحد وهو ترك دائرة الفقر والحرمان ومغادرته إلى غير رجعة، فهي لا تعدو أن تكون ترجمة لواقع يشوبه الخلل وإنها ردود فعل يائسة لشباب فقدوا أي إحساس بالمواطنة والانتماء لوطن لم يمنحهم حسب اعتقادهم الشعور بالاستقرار والآمان[4].

باعتبار الظاهرة موضوع الدراسة توصف بالسرية، فهذا يعني وأن قياسها بدقة يصبح من الأمور الصعبة المنال، وهذا ما يجعلنا نتخذ كمرجعية لقياس

1- عادل زقاغ، سميرة سليمان. "دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في أمننة قضيتي التغير المناخي والهجرة غير الشرعية". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الأول، جويلية 2011، ص 91.

2- كركوش فتيحة. "الهجرة غير الشرعية في الجزائر، دراسة تحليلية اجتماعية نفسية". مجلة دراسات تربوية ونفسية، العدد 04، جوان 2010، ص 44.

3- عادل زقاغ، سميرة سليمان، المرجع السابق، ص 95.

4- سناء لعروسي، "المغرب وتحديات ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا"، الحوار المتمدن، العدد 1824، 12 فيفري 2007 على الموقع الالكتروني:
http://www.alhewar.org/debat/show.art.asp?aid=88494

حجمها بعض الإحصائيات المقدمة من قبل سلطات الدول الأطراف المعنية بالظاهرة أو بعض شبكات حقوق الإنسان والتي قلما تتطابق، وعليه وحتى تتكون لدينا رؤية واضحة المعالم حول الظاهرة نستشهد ببعض الإحصائيات المنشورة عبر وسائل الإعلام فيما يتعلق بأعداد القتلى، والموقوفين، والمرحلين، والوافدين، وطالبي التسوية.

ـ **بالنسبة للقتلى:** تشير الإحصائيات إلى أنه خلال الفترة الممتدة ما بين 1997 و2001 تم العثور على 3286 جثة عند مضيق جبل طارق، و4000 جثة ما بين 2001 و2002. أما جمعية الهجرة الأوروبية Migreurope والمتواجد مقرها بباريس فقد قدرت عدد الذين قضوا في مضيق صقلية بـــ 17 الف شخص[1].

ـ **بالنسبة للوافدين:** على سبيل المثال سجلت ايطاليا سنة 2012 دخول 112844 مهاجر غير شرعي أراضيها وهذا بعدما كان سنة 2011 يقدر بـــ76697 مهاجر، و15000 في 2005، أما الوافدين إلى صقلية فقدر عددهم سنة 2012 بـــ 23 ألف، وفي مالطا بـــ 1800 مهاجر[2].

ـ **بالنسبة للموقوفين:** نورد على سبيل المثال بعض الأرقام الخاصة باسبانيا، ففي سنة 1999 بلغ عددهم 8000 شخص، وانتقل سنة 2000 إلى 15000، ثم 16000 سنة 2002، وفي سنة 2004 تراجع إلى 8000، ليرتفع مجددا سنة 2005 ليبلغ 15000، ومن جانفي إلى أوت 2006 بلغ 13000، وهو نفس العدد المسجل ما بين مطلع 2008 إلى غاية أوت 2012. أما فرنسا فتعتقل سنويا حوالي 15 ألف مهاجر على طول سواحلها[3].

ـ **بالنسبة للمطرودين (المرحلين):** في سنة 2001 رحلت اسبانيا 45544 شخص منهم 25799 مغاربي، ومع مطلع 2002 رحلت 74667 منهم 23000 مغاربي، أما فرنسا فقد رحلت سنة 2012 حوالي 2395 جزائري، و 36822 سنة 2011[4].

---

1 انظر: www. Alquds.com/news/article/view

2 انظر: www. Panapress.com

3 زين العابدين احمد، "تحديات الهجرة غير الشرعية في إفريقيا"، الأهرام المسائي، 22 أوت 2013، العدد 8152.

4 مكافحة الهجرة السرية بين المقاربة الأمنية والتنموية، على الموقع الالكتروني، www.maghress.com/altajdid
تاريخ المراجعة 4 أكتوبر 2013

أما عن تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين، فتعتبر اسبانيا أكثر الدول القائمة على هذه العملية، وهذا ما يفسر ربما الإقبال الكبير عليها، فما بين شهر مارس و31 جويلية 2000 بلغ عدد الملفات المودعة لديها للتسوية 246000 ملف.

إن مثل هذه المعطيات وإن كانت لا تعكس الحجم الحقيقي للظاهرة إلا أنها تبين جيدا وأن القضية ليست بالهينة، وربما هذا ما دفع دول الاتحاد الأوروبي إلى اعتبارها قضية أمنية بالدرجة الأولى، ما يعني وأن معالجتها تستدعي تبني المقاربة الأمنية.

ثانيا: مرجعية التعاون الأورو– مغاربي:

1- إعلان برشلونة:

تنشأ بموجب هذه العملية شراكة في ثلاثة مجالات رئيسية وهي: التعاون السياسي والأمني، التعاون المالي والاقتصادي، والتعاون الثقافي والاجتماعي والذي يشمل التعاون في مجال الهجرة، وفي سنة 2005، أي بمناسبة مرور عشر سنوات على برشلونة، أضيف التعاون في مجال الهجرة باعتباره العنصر الرابع في العملية.

نص إعلان برشلونة في شقه الاجتماعي والثقافي على ضرورة إقامة تعاون خاص من أجل الحد من الهجرة غير الشرعية، حيث أن الشركاء من الدول المتوسطية ووعيا منهم بمسؤولية إعادة الإدماج يلتزمون من خلال اتفاقات أو ترتيبات ثنائية بتبني الوسائل الكفيلة بإعادة إدماج رعاياهم الذين هم في وضعية غير شرعية[1].

الجديد الذي جاء به الإعلان والذي يعد فائدة كبيرة حققتها الدول الأوروبية، يتمثل في تحميل دول الجنوب مسؤولية محاربة الهجرة السرية من خلال الاتفاق على عقد اجتماعات دورية بين الأطراف المعنية لاتخاذ إجراءات كفيلة بتحسين التعاون بين مصالح الأمن والقضاء والجمارك والإدارة، وهكذا فقد شكل مشروع الشراكة إطارا ملائما يمكّن أوروبا من إشراك هذه الدول في مواجهة الهجرة[2].

---

1 نص إعلان برشلونة 27 و28 نوفمبر 1995.

2 غالية زيوش، الهجرة والتعاون الأورو متوسطي منذ السبعينات. (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005) ص 145.

وتجلى هذا الطرح فيما بعد في مختلف لقاءات التعاون 5+5 حيث يتم في كل مرة التأكيد على ضرورة محاربة الهجرة من خلال التعاون مع دول المتوسط. ففي القمـــة الأولى لحوار 5+5 المنعقدة يـــومي 5 و 6 ديسمبر 2003 بتونس أكد رؤساء وحكومات هذه المجموعة على أن مجابهة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر تستدعي القيام بعمل مشترك وتعاون منسق بما في ذلك المجال العملياتي وكذلك معالجة أسبابهما الحقيقية في نطاق الحرص على احترام مبادئ الكرامة الإنسانية[1]. وفي لقاء المجموعة المنعقد في وهران في نوفمبر 2004 والذي ضم وزراء خارجية المجموعة، اعتبرت الهجرة غير الشرعية من بين الملفات الحساسة التي ينبغي معالجتها مثلها مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والتي تشكل تهديدا للأمن والاستقرار في المتوسط. واتضح في هذا اللقاء تباين وجهات النظر بين الطرفين حول كيفية معالجة مثل هذه القضايا وخاصة ملف الهجرة السرية، حيث سعى الطرف الأوروبي للتخلص من المهاجرين السريين المتواجدين فوق ترابه من خلال إقامة مراكز عبور بالمنطقة المغاربية التي تتولى استقبال المطرودين منهم أو الذين يلقى عليهم القبض قبل الوصول إليها في انتظار ترحيلهم إلى أوطانهم، الأمر الذي يرفضه الطرف المغاربي وخاصة الجزائر التي طالبت بدعم لوجيستيكي أوروبي من أجل حماية حدودها من المهاجرين القادمين من إفريقيا للوصول إلى أوروبا[2].

وفي قمة مالطا المنعقدة يومي 5 و6 أكتوبر 2012 أكد قادة دول وحكومات المجموعة في بيانهم الختامي على أن السيطرة على مشكلة الهجرة السرية "تتطلب تحركاً يتم التشاور بشأنه للتصدي للأسباب العميقة للهجرة مع إرساء تضامن فعال وسريع وملموس"[3].

---

1 إعلان تونس للقمة الأولى لرؤساء دول وحكومات الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط حوار 5 زائد 5، على الموقع الالكتروني: ttp://www.5plus5.tn/arabic/declaration-tunis.htm

2 عياد محمد سمير، سياسات الاتحاد الأوروبي في المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب). (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2011) ص 266.

3 قمة المجموعة "5 + 5": التغييرات المغاربية "لا تشكل خطرا على أوروبا، على الموقع الالكتروني:

www.wahdaislamyia.org/issues/131/tmadini.htm

2- سياسة الجوار الأوروبي:

تهدف سياسة الجوار الأوروبي إلى إقامة علاقة مميزة مع الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي على أساس الالتزام المتبادل والقيم المشتركة (الديمقراطية، حقوق الإنسان، وسيادة القانون والحكم الراشد ومبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة)، أما بالنسبة للهجرة فقد أشارت اللجنة الأوروبية في عام 2003 إلى أنه ينبغي للاتحاد أن يدعم الجهود التي تبذلها الدول المجاورة لمكافحة الهجرة غير الشرعية وإنشاء آليات فعالة في حالة العودة ولاسيما للمهاجرين غير الشرعيين العابرين.

وجاء في الوثيقة التحضيرية للمنتدى الأورو- متوسطي 2006 أن الاتحاد الأوروبي، في إطار برنامج لاهاي، يعزز مكافحة الهجرة غير الشرعية، والتي عادة ما يتم خلطها في نصوص سياسة الجوار مع مسائل الأمن (الحرب ضد الإرهاب، الاتجار بالبشر، إلخ)، وبالتالي حرب معززة ضد الهجرة غير الشرعية. وسياسة الجوار تشكل أداة محكمة تماماً لهذه الحرب التي توفر الذريعة الأمثل لضبط الحدود، والتي من الواضح أنها ذات أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

تسمح سياسة الجوار الأوروبية بوضع نظام إدارة مشتركة للحدود يرتكز على المراقبة الخارجية لدخول المهاجرين للاتحاد الأوروبي وعلى بناء "مناطق انتظار" خارج حدود شينغين، وهذا عندما ترغب الدولة الشريكة بذلك وتقبله. يرتكز هذا البرنامج على نظام معلوماتي موحد لتأشيرات الدخول، ووثائق السفر المقروءة آليا، الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود الخارجية FRONTEX، إنشاء قوات حرس الحدود، تدريب شرطة الدول الشريكة المكلفة باستقبال وضبط المهاجرين على حقوق الإنسان، تعاون معزز للشرطة والقضاء في موضوع الهجرة الشرعية وغير الشرعية، اللجوء، موضوع التأشيرات وأيضا بما يتعلق بمكافحة الإرهاب، الاتجار بالمخدرات، بالسلاح والبشر، إلخ[1].

ثالثا: مظاهر التعاون:

1- اتفاقيات إعادة الإدخال:

احتلت اتفاقيات إعادة القبول مكاناً جيداً في الأهداف قصيرة المدى لسياسة الجوار، وتحديدا للبلدان التي أصبحت ممراً للعبور مثل المغرب والجزائر، إذ يتعين

---

1 جيسلين غلاسون ديشوم، الوثيقة التحضيرية للمنتدى المدني الأورو- متوسطي 2006.

على البلدان الشريكة من أجل مواجهة هذا المعطى الجديد، أي منطق ضبط الحدود من الخارج، مراقبة حدودها، مما يؤدي إلى مؤسسة ما كان يعتبر حدودا مرنة، مفتوحة نسبيا، وتحديدا في منطقة الصحراء الغربية[1].

فاتفاقيات ترحيل المهاجرين وإعادتهم إلى مواطنهم الأصلية هي إذا اتفاقيات مفروضة من البلدان الأوروبية على البلدان المجاورة في جنوب المتوسط وأوروبا الشرقية، وسعت البلدان الأوروبية الغربية إلى إدماج هذه الاتفاقيات باتفاقيات الشراكة مع البلدان السالفة الذكر حتى تصبح مواجهة الهجرة غير الشرعية من أسس الشراكة، وينص هذا النوع من الاتفاقيات على تعهدات متبادلة بين طرفين موقعين تتعلق بإعادة مواطنيهما أو مواطني دولة ثالثة دخلوا إلى أراضي أحد الطرفين بصورة غير شرعية، من أجل ذلك سعى الاتحاد الأوروبي إلى إقناع البلدان الأصلية للمهاجرين والدول التي يمرون عبرها بالموافقة على عقد اتفاقيات أو بنود لإعادة الإدخال في إطار السياسات المتعلقة بالمساعدات الإنمائية التي تنتهجها[2]. وأمام الرفض الذي أبدته بعض الدول فيما يتعلق بإدخال مواطني دولة ثالثة، عبّر المفوض الأوروبي المعني بالقضاء والشؤون الخارجية سنة 2006 إلى أن الاتحاد سيلجأ إلى استخدام الجزرة (الرافعة).

وفي إطار السياسة التي انتهجها الاتحاد الأوروبي للتوقيع على اتفاقيات إعادة الإدخال أو اتفاقيات التعاون المبرمة مع دول الجنوب والتي تتضمن بنود إعادة الإدخال، نجد وأن اتفاقية كوتونو الموقعة بين الاتحاد ودول إفريقيا الكاريبي والهادي تضمنت بندا ينص على أن "كل دولة طرف تقبل بإعادة إدخال أي من مواطنيها الموجودين بصورة غير قانونية في أراضي دولة طرف أخرى بناء على طلب تلك الدولة وبدون مزيد من الشكليات، كما يفتح هذا النص المجال لإمكانية اعتماد إذا دعت الضرورة ترتيبات لإعادة إدخال مواطني دولة ثالثة أو أشخاص عديمي الجنسية"[3].

كان للطابع السري الذي ميز هذا النوع من الاتفاقيات أن أثير حولها الكثير من الجدل إلى الحد الذي ذهبت معه بعض وسائل الإعلام الأوروبية إلى اعتبار تلك

---

1 نفسه.

2 فريحة لدمية، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة – الهجرة غير الشرعية أنموذجا-. (مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية) 2010، ص 109.

3 نفسه، ص 110

الاتفاقيات قد وردت أحيانا في شكل صفقـــات (مقايضة) تتعهد فيها بلدان المصدر بإعادة المهاجرين غير الشرعيين مقابل شراء بعض موادها (الغاز في ليبيا مثلا) أو منحها بعض الامتيازات وكوطة في المهاجرين الموسميين كالاتفاقيات الموقعة بين إيطاليا وتونس.

وكمثال على ذلك نجد أنه وقع فرض ترحيل المهاجرين غير الشرعيين في اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية، حيث أشارت المادة 84 منه إلى "تعهد الجزائر بالتعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال تبادل الطرفين للمعلومات حول تدفق المهاجرين غير الشرعيين ويقرران التعاون بهدف الوقاية من المخاطر التي تسببها"، كما يعطي الاتفاق إشارة الموافقة على إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية، حيث نص على "توافق الجزائر من جهة وكل دولة عضو في المجموعة الأوروبية من جهة أخرى على إعادة قبول رعاياها المتواجدين بصفة غير شرعية على إقليم الطرف الأخر..."[1].

وعليه فقد أمضت الجزائر ما بين 1994 و2007، ستة اتفاقات لإعادة رعاياها، أول اتفاق إعادة قبول امضي مع فرنسا باعتبارها آنذاك الوجهة المفضلة للجزائريين، وبتعقد إجراءات الهجرة إليها فيما بعد ظهرت وجهات أخرى، وهكذا أبرمت اتفاقات مع كل من ألمانيا، اسبانيا، ايطاليا، المملكة المتحدة، سويسرا[2].

في سنة 1998 أبرم بين تونس وايطاليا اتفاق ترحيل المهاجرين غير الشرعيين، وأصبح ومنذ ذلك الحين موضوع تحيين منتظم[3].

2 الاتفاقيات الأمنية الثنائية والمتعددة الأطراف:

تبنت دول الاتحاد الأوروبي سياسة التعاون المشترك مع دول شمال إفريقيا عبر إبرام اتفاقيات ثنائية وأخرى متعددة الأطراف من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية، ومثال ذلك الاتفاقية المبرمة بين **ليبيا وايطاليا** بطرابلس سنة 2007، والتي بموجبها ينظم الطرفان دوريات بحرية بعدد ست قطع بحرية معارة مؤقتا من ايطاليا يتواجد على متنها طواقم مشتركة من البلدين لغرض أعمال التدريب والتكوين

---

1 اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يدخل حيز التنفيذ 7 جوان 2005، على الموقع الالكتروني:

http://www.al-jazirah.com/2005/20050607/du5.htm

2 El watan , 29/9/2007

3 فريجة، المرجع السابق، ص 109.

والمساعدة الفنية على استخدام وصيانة القطع، وتقوم هذه الوحدات البحرية بعمليات المراقبة والبحث والإنقاذ في مواقع انطلاق وعبور قوارب نقل المهاجرين غير الشرعيين سواء في المياه الإقليمية الليبية أو الدولية، كما ألزم هذا الاتفاق ايطاليا بإمداد الجانب الليبي بعدد ثلاث وحدات بحرية في مدة زمنية لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ توقيع الاتفاق، والقيام في الوقت ذاته بتخفيض عدد مماثل من القطع البحرية المقررة للقيام بعمليات الدوريات المشتركة، وقبل هذا التاريخ كانت ليبيا قد أبرمت سنة 2003 مذكرة تفاهم مع الحكومة الايطالية للحد من ظاهرة الهجرة وتقديم المعدات والمساعدات الفنية اللازمة لذلك[1].

في 30 أوت 2008، وقعت **إيطاليا** اتفاقاً ثنائياً مع **ليبيا** اعترفت فيه رسمياً بالأضرار التي سببها الاستعمار الإيطالي ونصت على دفع تعويضات قيمتها 5 مليارات يورو على مدى 25 عام مخصصة لتمويل مشاريع إنشائية ومنح للطلبة ومعاشات تقاعد لليبيين الذين سبق لهم وأن خدموا في صفوف القوات الايطالية أثناء الحرب العلمية الثانية، ونصت الوثيقة على أنه في المقابل تعزز ليبيا وايطاليا تعاونهما الثنائي في مجال الهجرة غير الشرعية. وأعقب هذا الإحياء للتعاون الثنائي توقيع عدة اتفاقات ثنائية في مجال الهجرة، معظمها سري، في مجالات تبادل المعلومات والتعاون والتدريب، وفي إطار هذه الاتفاقات، قدمت إيطاليا إلى ليبيا معدات وسفن لمراقبة سواحلها.

وكجزء من هذه العملية، اتفقت ايطاليا أيضاً مع ليبيا على العمل على الحدود البحرية شمال البلاد، وهي البوابة الرئيسية للعبور إلى الاتحاد الأوروبي، وعلى حدودها البرية الجنوبية التي هي الباب الرئيسي لدخول المهاجرين غير الشرعيين[2].

ولقد ساهمت مجموعة من الاتفاقيات الفنية التي وقعها البلدان في الفترة التي سبقت اندلاع نزاع عام 2011، في صياغة تفاصيل التعاون الإيطالي الليبي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، وفي الوقت الذي كان النزاع لا يزال مشتعلا في ليبيا، قامت إيطاليا بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي

---

1 نادية ليتيم، فتحية ليتيم، البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية في أوروبا. على الموقع الالكتروني: www.digitial.ahram.org.eg/checkpart.aspx?serial=409039

2 الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، ص 61.

أكد بموجبها الطرفان على التزامهما بالتعاون في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية بما في ذلك إعادة المهاجرين إلى أوطانهم إن كانوا متواجدين بطريقة غير نظامية.

بتاريخ 3 أفريل 2012 بادرت **إيطاليا** إلى التوقيع على اتفاقية أخرى مع **ليبيا** تهدف إلى كبح جماح تدفق المهاجرين وضبطه. وبموجب بنود البروتوكول الإضافي، اتفق البلدان أيضا على إمكانية قيام كل منهما بإعادة المهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون أراضيهما إلى أوطانهم الأصلية.

من جانب آخر أبرمت تونس وايطاليا اتفاقا بينهما يقضي بأن تزود ايطاليا السلطات التونسية بالمعدات والأجهزة والزوارق السريعة، وعقد دورات تدريبية سنوية لأفراد الشرطة المتخصصين في مكافحة الهجرة غير الشرعية بين البلدين، والتي تندرج ضمن برنامج يوروميد الذي يهدف من خلال تلك الدورات إلى تعزيز التعاون بين أجهزة الشرطة في بلدان الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية الشريكة من أجل مكافحة كل أنواع الجريمة المنظمة. وعلى نفس المنوال عقدت بقية دول الشمال الإفريقي كالجزائر ومصر والمغرب اتفاقيات أمنية مع الاتحاد الأوروبي خاصة فرنسا وايطاليا وألمانيا واسبانيا. ومع فرنسا عقدت تونس اتفاقية إطارية لإدارة الهجرة المشتركة والتنمية وقد الحق بكليهما (اتفاقية فرنسا وايطاليا) مذكرتي تفاهم إحداهما تتعلق بالإدارة المشتركة للهجرة والأخرى للتنمية المشتركة عبارة عن ثلاثة جداول بين الحكومتين الفرنسية والتونسية وقعتا بتونس في 28 أفريل 2008 [1].

بالنسبة للجزائر، فقد أمضت في 14 جوان 2008 مع اسبانيا ثلاث اتفاقيات تعاون تتعلق بالتعاون الأمني بشتى أوجهه ابتداء بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وانتهاء بالهجرة غير الشرعية وتبادل المعلومات والخبرات والتجارب وحتى التكوين [2].

في مارس 2006 أمضت كل من اسبانيا وموريتانيا اتفاقا تمحور أساسا حول تنسيق الجهود المبذولة لمحاربة الهجرة غير الشرعية من الساحل الموريتاني نحو الجزر الجعفرية الخاضعة لإسبانيا. نص الاتفاق على مبدأ تعزيز المراقبة على الحدود البحرية لمنع مراكب حمل المهاجرين غير الشرعيين من العبور وذلك من خلال

---

1 بوصيلة محمد عبد الغفور، الهجرة وتأثيرها على العلاقات الأورو- مغاربية 1990-2011. (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية) 2012، ص 195.

2 الشروق اليومي 15 جوان 2008.

إنشاء محطات المراقبة والاستطلاع على امتداد حدود الموانئ والمطارات يعمل الطرفان عن كتب لمراقبتها وتنظيم رحلات الاستطلاع الأمني المشتركة في إطار مشروعي "فرس البحر" و "أتلانتيس" التابعين للاتحاد الأوروبي، وتقوم السلطات الإسبانية بتزويد أجهزة الأمن الموريتانية بأربع سفن استطلاعية في حالة ممتازة وتدريب الطاقم التقني على قيادتها، إضافة إلى تقديم التدريب اللازم لموريتانيا لضمان تأهيل القوات الأمنية الموريتانية إلى التماشي مع السرعة المتبعة في مجال التحقيقات والعثور على شبكات التهريب البشري والبضائعي والقدرة على تحليل المعلومات ومعالجتها ومراقبة الحدود واكتشاف التزوير في الوثائق والاستطلاع الاستخباراتي البحري وأي مطالب أخرى يعبر الجانب الموريتاني عن حاجته إليها، ومقابل كل هذا يلتزم الطرفان بتطبيق المادة 13 من اتفاق كوتونو حول الهجرة[1].

هذا عن الاتفاقيات الثنائية، أما عن المتعددة الأطراف فنورد النموذجين التاليين:

اتفاق المغرب والاتحاد الأوروبي الموقع في7 جوان 2013 وهو الأول من نوعه بين أوروبا ودولة من جنوب المتوسط يتم بمقتضاه العمل معا بشأن قضايا التنقل والهجرة، وقع الاتفاق في لوكسمبورغ بين مفوضة الشؤون الداخلية في الاتحاد الأوروبي ووزير الخارجية المغربي بالإضافة إلى الوزراء التسعة المختصين بقضايا الهجرة من دول الاتحاد الأوروبي وهي: ايطاليا، بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، هولندا، البرتغال، اسبانيا، السويد، بريطانيا. وفيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية أكد الاتفاق على أن يعمل المغرب والاتحاد الأوروبي معا على مكافحة التجارة بالبشر فضلا عن توفير المساعدة لضحايا هذه الجرائم[2].

جاء هذا الاتفاق كتتويج لجملة من اللقاءات سبق وأن جمعت الطرفان أهمها لقاء القمة المنعقد يومي 6 و 7 مارس 2010 بين الاتحاد الأوروبي والمغرب وهي الأولى من نوعها يعقدها الاتحاد مع دولة من جنوب المتوسط، وفيها _ إضافة إلى قضايا أخرى_ اتفق الطرفان في مجال الهجرة على تعزيز آليات التعاون بين بلدان المصدر والعبور والاستقبال من خلال مواصلة الحوار بين الطرفين ودعم مسلسل

---

1 اتفاق إسباني موريتاني بتأسيس مراكز العبور للمهاجرين غير الشرعيين 2006/03/30، على الموقع الالكتروني:
www.magharebia.com/ar/articles/awi/features/2006/03/30/feature-01

2 اتفاق بين المغرب والاتحاد الأوروبي، على الموقع الالكتروني:
www.Ansamed/info/ansamed/ar

تعزيز قدرات الأطراف المعنية بمحاربة الهجرة غير الشرعية، وتشجيع الهجرة القانونية، وتحفيز مساهمة المهاجرين في التنمية، ومعالجة الأسباب العميقة للهجرة[1].

اتفاق ليبيا والاتحاد الأوروبي الموقع في 19 سبتمبر 2013 بمدريد، من أجل إرساء خطة مشتركة للتصدي للهجرة غير الشرعية في المتوسط أطلق عليها اسم "فرس البحر- ميديترانيو". وجاء هذا المشروع كجزء من تحرك لتدريب عناصر من الدول الإفريقية والمتوسطية وتأهيلها لمراقبة الحدود البرية والبحرية، وهو امتداد لاتفاق التعاون القائم منذ عام 2006 بين بلدان إفريقيا المطلة على ساحل المحيط الأطلسي، يتضمن الاتفاق إنشاء شبكة البحر الأبيض المتوسط "فرس البحر"، وتدريب خفر السواحل وعقد دورات للساحل ومراقبة الحدود البرية في ليبيا ودول شمال أفريقيا، وهو استمرار لبرنامج أتلانتيكو- فرس البحر، الذي جعل من الممكن تقليص ضغوط الهجرة عبر البحر من أفريقيا إلى أوروبا[2].

وباعتبار السواحل الليبية تبقى الوجهة المفضلة لأغلبية المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة جنوب الصحراء باتجاه أوروبا عامة وايطاليا خاصة، فقد جعل ذلك ليبيا تتحمل العبء الأكبر للتصدي لظاهرة الهجرة السرية. ووعيا منها بذلك فقد راحت تربط تعاونها في هذا المجال بالحصول على دعم يقدر بـــ 5 مليار اورو سنويا للقضاء على الظاهرة بشكل نهائي، وهو الأمر الذي قوبل بالرفض واكتفت المفوضية سنة 2009 بتقديم دعم مقدر بـــ 20 مليون اورو، إضافة إلى منحها 11.5 مليون اورو لتحديث مستشفى بنغازي حيث وقعت الإصابة بالعدوى في التسعينيات وعلاج الأطفال المصابين[3].

3- مراكز الحجز أو الانتظار:

توجه الاتحاد الأوروبي نحو فكرة معسكرات الاحتجاز خارج أراضيه كانت من القضايا التي أثير حولها جدل كبير حيث تم رفضها من قبل الجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا لكونها المعنية الأولى بهذا الإجراء، وشكلت محور نقاش حاد في المؤتمر الأوروبي الإفريقي الأول بالرباط سنة 2006 والذي غابت عنه

---

1 أول قمة بين أوروبا والمغرب.. تعزيز للشراكة ومطالبة بمزيد احترام حقوق الإنسان، 8 مارس 2010، على الموقع: www.swissinfo.ch/ara/content.html?cid=8437170

2 انظر:

Libye-Union Européenne: Signature d'un accord sur la lutte contre l'émigration clandestine. Sur le site: www.maghrebemergent.com/actualite/breves/fil-maghreb/item/29784, 23 septembre 2013

3 www. Lahona.com/show.news.aspx

الجزائر. وإن كان ليس هناك تأكيد رسمي بوجود مراكز احتجاز الأجانب غير أن مسح ميداني أجراه باحثون تونسيين تابعين للجامعة سجل وجود عدد من مراكز الإيواء المؤقت التي أنشئت في تونس على طول الشريط الساحلي .بموازاة مراكز الاحتجاز في فرنسا، فاتفاقيات إعادة القبول الموقعة من جانب تونس تشير إلى وجود مراكز احتجاز، وبناء على ما جاء في اتفاقية إعادة القبول التونسية الايطالية الموقعة عام 1998 والسارية اعتبارا من 23 سبتمبر 1999 يوجد نص يفيد بتبرع ايطاليا .بمبلغ 500 مليون ليرة ايطالية لتونس بهدف مساعدتها في إنشاء مراكز دائمة مخصصة لمبيت المهاجرين السريين المرحلين من ايطاليا، وهو ما يفهم منه ضمنيا وأن هذه المراكز قد أنشئت فعليا[1].

أما فيما يتعلق .بموريتانيا، فإنه وتماشيا والاتفاق المبرم بين الطرفين سنة 2006 والقاضي بتعزيز المساعدة في الاستقبال والإيواء المؤقت للمهاجرين غير الشرعيين .بمساعدة منظمات متخصصة، افتتحت السلطات في مدينة نواذيبو الساحلية الواقعة على الحدود مع المغرب أهم مركز لمراقبة الهجرة غير الشرعية وحركة المهاجرين وذالك بالتنسيق مع الطرف الإسباني، من أجل اعتقال وإيواء المهاجرين الذين يتم اعتقالهم أثناء رحلة العبور إلى أوروبا، لكن المركز المذكور أثار لغطا كبيرا وأصبح البعض يطلق عليه اسم "غوانتانامو 2" مما دفع السلطات لإغلاقه لاحقا بعد الضجة التي أثارتها منظمات حقوقية بشأن ظروف احتجاز وإيواء نزلاء هذا المركز من المهاجرين غير الشرعيين[2].

رابعا: النتائج:

قبل التعرض إلى النتائج المحققة من جراء هذا التعاون المشترك يجدر بنا تسجيل الملاحظات التالية بشأن مظاهر هذا التعاون:

- الاتفاقيات المبرمة في هذا الإطار كانت في أغلبها ثنائية جمعت بين دول جنوب أوروبا وفي مقدمتها ايطاليا واسبانيا، ودول جنوب المتوسط، بينما غابت البقية مثل بريطانيا ومالطا على الرغم من أن هذه الأخيرة عضو ضمن مجموعة 5+5، الأمر الذي عرضهما إلى النقد لعدم تقاسمهما المسؤولية مع بقية الدول، فمالطا مثلا ترفض حتى انقاد المهاجرين في البحر ولا تسمح للسفن الحاملة للمهاجرين الذين تم إنقاذهم من دخول موانئها.

1 بوصيلة، المرجع السابق، ص 195

ttp://raya.com/news/pages/30d3c8bd-2fc5-4a90-bc61-6e1d4c86acc9 :2013/9/302

- يلاحظ وأن الدعم المقدم بموجب هذه الاتفاقيات الأمنية يتمثل في تزويد الشركاء بمجموعة من المعدات الضرورية للقيام بعملية الرقابة والمتابعة والتي تبقى غير كافية لمكافحة الهجرة السرية، فالبلدان الجنوبية (المغاربية بالخصوص) المرشحة للاطلاع بدور **"المقاول من الباطن"** في قمع تيارات الهجرة لا تمتلك التجهيزات الحديثة والكافية والقدرات البشرية المدربة على حماية الحدود خاصة عندما تكون ممتدة على ألاف الكيلومترات المشتركة مع إفريقيا كالجزائر وليبيا[1].
- تتسم مختلف الاتفاقيات المبرمة بهيمنة الطرف الأوروبي، إذ أنه وفي إطار التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبارها تهديدا جديدا للأمن الأوروبي وفي مجال إدارة الحدود الخارجية، تبنى الاتحاد فكرة إقامة **"حزام واقي"** على أراضي دوله المجاورة، يتم ترجمته فعليا بأن تقوم هذه الدول بلعب دور مناطق العزل حيث تتم تصفية الوافدين إلى أوروبا بمنع دخول العناصر التي تعتبرها دول الاتحاد غير مرغوبة وغير قابلة للاستيعاب. إن التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية بهذه الطريقة وبهذا المضمون لا يمكن من وجهة نظر الأوروبيين أن ينجح إلا باللجوء أكثر فأكثر إلى صيغة المعالجة الأمنية المحولة إلى أطراف خارجية وهو ما يتماشى تماما مع آلية الدفع نحو الخارج لأثار الجوار السلبية على أمن الاتحاد[2].

رغم لجوء الاتحاد الأوروبي إلى الأساليب الردعية (الأمنية) رغبة منه في احتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية بصفة نهائية، فإن تلك الإجراءات لم تحقق الغرض الاسمي منها وإن ساهمت نسبيا في تراجعها، ونستدل على ذلك بالأرقام التالية:

في تقييمها للمجهودات المبذولة من قبل شركاءها جنوب المتوسط خاصة الجزائر والمغرب أكدت اسبانيا على لسان وزير داخليتها على تراجع عدد المهاجرين غير الشرعيين الوافدين إليها خلال السنوات الأخيرة (2006_2012) بنسبة 90%، إذ تراجع عدد الذين وصلوا اسبانيا عبر القوارب من 40 ألف سنة 2006 إلى 4 ألاف سنة 2012، ما يجعل من هذه الأخيرة أحد السنوات التي عرفت أقل عدد من الوافدين على اسبانيا، وارجع ذلك إلى التعاون الوثيق بين الحكومة الجزائرية وحكومة مدريد والذي قلص كثيرا من عدد الوافدين الجزائريين. في

1- ليتيم، المرجع السابق.

2 زهير بوعمامة، "السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي"، مجلة المفكر، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، ص 248.

المقابل ارتفع عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين توافدوا على جزر الكناري إذ انتقل من 31678 سنة 2006 إلى 173 ألف سنة 2012[1]، ما يعني وأن تشديد الخناق من قبل الجزائر والمغرب على سواحلهما المتوسطية أدى بالمهاجرين إلى تغير الوجهة والبحث عن منفذ آخر بعيد نوعا ما عن المراقبة. وإذا قارنا بين سنتي 2012 و2011 نلاحظ كذلك تراجع ملحوظ حيث سجل سنة 2012 وصول 3804 مهاجر سري عبر القوارب إلى سواحل اسبانيا، بينما كان قد قدر سنة من قبل بـــ 5441، كما عرفت جزر الكناري هي الأخرى انخفاضا بنسبة 50% عما كانت عليه سنة 2011 وهو أفضل رقم يسجل منذ 15 سنة (1997_2012). نفس التراجع عرفته عملية الترحيل إذ قدر سنة 2012 بـــ 1638 شخص.

نفس التراجع سجلته كل من مالطا وايطاليا، حيث انخفض العدد بالنسبة للأولى بـــ 94%، بينما عرفت الثانية تراجعا نسبيا نوعا ما إذ انتقل العدد من 39000 مهاجر غير شرعي سنة 2006 إلى 18000 سنة 2007 ثم إلى 13000 سنة 2008[2].

من هذه الإحصائيات يتبين جيدا وأن الآليات المتبعة وإن أعطت نتائج مرضية للبعض ونخص هنا اسبانيا، فإنها لم تكن كذلك بالنسبة للبعض الآخر ونخص بالذكر ايطاليا، فسواحلها هي حاجز التفتيش الأول الذي يصل إليه المهاجرون القادمين من جنوب المتوسط قبل الانتشار في بلدان الاتحاد الأوروبي، فالرغبة الجامحة في الوصول إلى الضفة الأخرى جعلت المهاجرين غير الشرعيين يكتشفون منافذ أخرى أكثر صعوبة، وما يؤكد عدم فعالية تلك الآليات ومنها الاتفاقيات الثنائية هي أن ايطاليا أطلقت مطلع أكتوبر 2013 حملة دبلوماسية لإقناع نظرائها الأوروبيين بعقد اجتماع في أقرب وقت يخصص لمعاودة النظر في ملف الهجرة غير الشرعية، حيث أوضحت وأن إمكانياتها لا تسمح لها بمراقبة حدود أوروبا الجنوبية بمفردها، وعليه ستطلب بإلحاح من الأوروبيين المساهمة في مراقبة مناطق انطلاق المهاجرين غير الشرعيين في شمال إفريقيا وتسيير وحدات خفر سواحل مشتركة لضبط السفن الحاملة لهؤلاء المهاجرين[3].

---

1 يومية الحوار، 2 جوان 2013.

2 يومية الحوار، 21 سبتمبر 2013.

3 ايطاليا تضغط على أوروبا لاتخاذ إجراءات غير مسبوقة لمكافحة الهجرة جنوب المتوسط، على الموقع الالكتروني: www.alquds.com/news/article

قبل هذا ووعيا منهم بالنتائج المتواضعة المحققة في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أكد وزراء داخلية مجموعة 5+5 في ختام أشغال اجتماعهم المنعقد بالجزائر في شهر أفريل 2013 على الالتزام بدعم التنمية في الضفة الجنوبية للمتوسط باعتبارها نقطة انطلاق المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا وتسهيل إجراءات الحصول على التأشيرة بالنسبة للمواطنين في كلتي الضفتين[1].

خاتمة:

من خلال تتبع مسار التعاون الأورو- مغاربي للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية يبدو جليا وأن دول الاتحاد الأوروبي راحت تدفع بدول المغرب العربي للعب دور حارس حدود الاتحاد الأوروبي لاعتبارها دول مصدرة للهجرة ودول عبور في نفس الوقت، ففي الوقت الذي بلورت فيه دول الاتحاد الأوروبي رؤية موحدة لظاهرة الهجرة غير الشرعية وفرضتها على الطرف الآخر، نجد وأن دول جنوب المتوسط وفي مقدمتها الدول المغاربية قد دخلت المفاوضات فرادى ونحت منحى التكيف مع مطالب أوروبا ومحاولة فرض الحد الأدنى من المطالب التنموية هذا من ناحية، من ناحية أخرى فإن لجوء دول الاتحاد إلى الوساطة الأمنية من الخارج يبدو وأنها الحل الأنسب وذلك لتفادي ارتفاع حدة الانتقادات حيال تزايد اللجوء إلى وسائل الضبط العنيف تجاه العناصر المتسللة على حدود أوروبا حيث أن خيار الدفع بالعنف نحو الخارج تجاه المهاجرين غير الشرعيين يمكن دول الاتحاد من تحميل دول الضفة الجنوبية للمتوسط لأعباء الانزلاقات المحتملة في عملية الضبط والرقابة.

---

1 وزراء داخلية دول غرب المتوسط يدعون إلى مقاربة شاملة لمكافحة الإرهاب، على الموقع الالكتروني: www.inanews.com/ar